

تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي لوزارة الاتصال

تعد المساواة بين الجنسين من بين المشاريع ذات الأولوية التي شرعت فيها وزارة الاتصال في السنوات الأخيرة. وقد انطلقت مأسسة المساواة بين الجنسين داخل وزارة الاتصال سنة 2004 من خلال سلسلة من الدورات التدريبية حول إدماج النوع الاجتماعي. كللت هذه الجهود باعتماد برنامج على المدى المتوسط لمأسسة المساواة بين الرجال والنساء يخص القطاع وبإحداث مصلحة جديدة تعنى بإعداد وتطوير مقاربة النوع وإدماجها داخل الوزارة بشكل خاص وداخل قطاع الاتصال بشكل عام.

1.9. جاذبة تقديمية للوزارة والإطار المعياري لحقوق الإنسان

1.1.9. جاذبة تقديمية

تسهر وزارة الاتصال على عدة مهام، أهمها تنسيق الاتصالات الحكومية، وتعزيز الصورة المؤسساتية للمغرب، والقيام بتأطير وتنظيم وتقنين القطاع السمعي البصري بشراكة وتوافق مع الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وتتبع ومراقبة مدى احترام المهام التربوية للخدمة العمومية ودورها في دعم العملية الديمقراطية، وتكييف الإطار القانوني وإقامة مرصد لوسائل الإعلام. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الاتصال قامت، في سنة 2008، بإنشاء وحدة تنظيمية لتعزيز مقاربة النوع الاجتماعي تحت اسم "مصلحة التكوين وتعزيز مبادرة النوع الاجتماعي". وتبلغ نسبة النساء من مجموع مستخدمي الوزارة حوالي 49% (194 موظفة من بين 403 موظف 1). وقد تميزت سنة 2011 بنسبة تشغيل النساء في الوزارة وصلت إلى 86%، في حين شهدت سنة 2013 تعيين امرأة على رأس مديرية مركزية 2.

2.1.9. الإطار المعياري لحقوق الإنسان 3

كرس الدستور المغربي الجديد إطارا متقدما في تعزيز حرية الصحافة والرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، وهذا من خلال المبادئ والالتزامات الواردة في الديباجة المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام، ولكن أيضا من خلال عدد من المواد، على وجه التحديد، الفصل 28 (حرية الصحافة) والفصل 25 (حريات الفكر والرأي والتعبير)، والفصل 27 (الحق في الحصول على المعلومات) والفصل 165 (تعزيز سلطات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري). وتجدر الإشارة إلى أن المغرب قد التزم خلال دورة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي عقد في جنيف شهري ماي ويونيو 2012 بإلغاء عقوبات الحرمان من الحرية الواردة في قانون الصحافة. وبالإضافة إلى ذلك، صادق المغرب على عشر توصيات متعلقة بحرية التعبير والصحافة من ضمن 121 توصية تم طرحها من قبل الدول الأخرى خلال تقديم التقرير الوطني برسم الاستعراض الدوري الشامل عن وضعية حقوق الإنسان 4. وفيما يتعلق بمساهمة وزارة الاتصال في احترام معايير وأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء، فإن الإجراءات التي تقوم بها الوزارة تتماشى مع المادة الثانية (الفقرة هـ) والمادة الخامسة (الفقرة أ) من الاتفاقية 5. كما تساهم الوزارة عبر مختلف البرامج المتخذة، في التزامات المغرب بتحقيق أهداف الألفية للتنمية وخاصة الهدف الثالث الذي يرمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وزارة الاتصال، تمثل أحد أعضاء شبكة التشاور بين الوزارات المكلفة بإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية. في هذا الصدد، شاركت وزارة الاتصال في تطوير خطة عمل مشتركة لمأسسة المساواة بين الجنسين في إدارة الموارد البشرية داخل الوظيفة العمومية، ويذكر أن الوزارة ممثلة داخل شبكة التشاور في ثلاث لجان: لجنة المعلومات والتوثيق والاتصال، لجنة الشراكة والبرامج ولجنة التتبع والتقييم.

2.9. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.9. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

ركزت وزارة الاتصال برنامجها حول الإجراءات الرئيسية التالية:

المجال السمعي البصري: إعداد دفاتر التحملات للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ولشركة صورياد- القناة الثانية التي تهدف إلى تطوير قطاع إعلامي مهني وتنافسي ومسؤول وملتزم بمبادئ التنوع وتكافؤ Medi1TV والفرص. وسيتم خلال سنة 2013 إصدار عقد البرنامج الثالث بين الدولة وكل من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد- القناة الثانية.

1 تفاصيل توزيع الموارد البشرية حسب الجنس في الملحق 1

2 يتعلق الأمر بمديرية الدراسات وتطوير وسائل الإعلام.

3 انظر الملحق 2

4 للإشارة فإن وزارة الاتصال تساهم في إعداد وتنسيق وتقديم التقارير إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

5 انظر الملحق 2

مجال الصحافة:

- تحديث الإطار القانوني المنظم لقطاع الصحافة، وفي هذا الصدد، تمت صياغة أربعة مشاريع قوانين: يتعلق الأمر بمشروع قانون الصحافة والنشر، ومشروع قانون الصحفي، مشروع قانون المجلس الوطني للصحافة ومشروع قانون الصحافة الإلكترونية. وستندمج جميع هذه المشاريع في إطار قانوني شامل ومندمج. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء لجنة استشارية علمية في أكتوبر 2012، مكونة من ممثلي الصحافة والناشرين، وأعضاء من المجتمع المدني والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان من أجل اقتراح ودراسة وتوسيع التشاور والحوار حول مسودات المشاريع.
- إعداد مشروع قانون الصحافة الإلكترونية وكتاب أبيض للصحافة الإلكترونية يروم بالنهوض بقطاع الصحافة الإلكترونية وتطويره، هذا الكتاب الذي هو ثمرة عمل تشاوري، انطلق يوم 10 مارس، بين مختلف المهنيين والقطاعات المختصة، من أجل بحث القضايا المتصلة بالصحافة الإلكترونية، بالخصوص القضايا القانونية، والمهارات والتقنيات المتعلقة بالصحافة الإلكترونية، فضلا عن أخلاقيات المهنة والملكية الفكرية.
- توقيع عقد البرنامج بين وزارة الاتصال والفيديالية المغربية لناشري الصحف للفترة 2013 - 2017 من أجل تأهيل المقالة الصحفية وتعزيز احترافيتها.

الإنتاج السينمائي:

- الاستمرار في دعم الإنتاج السينمائي الوطني ورفع جودته وتطوير النشاط السينمائي بمدينة ورزازات، وإنشاء وتحديث القاعات السينمائية. ومن هذا المنطلق، تم تأسيس لجنتين مكلفتين بتنظيم المهرجانات السينمائية وتحديث القاعات السينمائية. ويبقى الهدف من إنشاء هاتين اللجنتين هو ضمان "قواعد تكافؤ الفرص والشفافية ورصد الدعم" من أجل "تحسين الكفاءة المهنية للمهرجانات السينمائية" من جهة، و"إعادة تأهيل المسارح في المغرب" من جهة أخرى.
- إعداد كتاب أبيض حول القطاع السينمائي يتضمن العشرات من التوصيات المتعلقة بالإنتاج السينمائي ورفع جودته وترويجها ودعم الثقافة السينمائية.

تعزيز تكوين الصحفيين: إحداهم معهد عالي لمهن السمع والبصر والسينما (ISMAC) لتعزيز تأهيل الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع.

2.2.9. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء

اعتمدت وزارة الاتصال في دجنبر 2006، برنامج متوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال. وإلى جانب هذا البرنامج 6، انخرطت الوزارة في العديد من الإجراءات، المذكورة أدناه، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين.

تعزيز المساواة بين الجنسين

من بين الإجراءات المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال:

- التعديل المقترح للقانون رقم 03-77 المتعلق بالاتصال السعوي البصري من خلال تعديل المواد 4 و 9 التي تكافح الصور النمطية والتمييز والخط من كرامة المرأة في وسائل الإعلام؛
- الدراسة التقييمية للبرنامج المتوسط المدى لمأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع الاتصال: انخرطت وزارة الاتصال بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقييم هذا البرنامج للاستفادة من الإنجازات واستخلاص التوجيهات التي سيتم استخدامها لإعداد البرنامج المقبل.
- إحداهم المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام كآلية وأداة حكامه لتحسين وتعزيز الحضور الإعلامي للمرأة.
- توقيع اتفاقية بين وزارة الاتصال ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية لتنفيذ البرنامج الحكومي "إكرام" من أجل المساواة (2012 - 2016).

تعزيز قدرات الصحفيين

انخرطت وزارة الاتصال خلال سنة 2012 في حوار مع شبكة النساء الصحفيات، وذلك لبناء شراكة تهدف إلى تعزيز قدرات الصحفيين ووجودهن في قطاع الإعلام الوطني، بما في ذلك تسهيل وصولهن إلى مناصب المسؤولية في مختلف وسائل الإعلام. وضع آلية مشتركة لحماية الصحفيين والتزام الحكومة بالتقصي حول كل انتهاك في حق الصحفيين وعدم تسجيل حالات انتهاك جسيمة لحرية عملهم⁷، بهدف تحسين ظروف ممارسة مهنة الصحافة، ثم الاتفاق بين وزارة الاتصال والنقابة الوطنية للصحافة المغربية على آلية مشتركة من أجل الوقاية من أي حادث محتمل قد يقع الصحفي ومعالجة القضايا الطارئة. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة العدل عبرت عن التزامها بفتح التحقيق في الشكايات المرفوعة إليها في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت وزارة الاتصال حواراً، بتاريخ 29 فبراير 2012، مع الائتلاف المغربي لمنظمات حقوق الإنسان الذي يضم 18 هيئة وطنية، بشأن القضايا المتصلة بقطاع المعلومات والاتصالات. وأعربت الوزارة عن استعدادها لبناء شراكة مع فعاليات مدنية تعنى بالترويج للإنتاج السمعي البصري العمومي، بالإضافة إلى الانخراط في أنشطة المنظمات المدنية المدافعة عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المركز المغربي لحقوق الإنسان ومنظمة حريات الإعلام والتعبير.

3.2.9 إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاح

بلغت ميزانية التسيير لوزارة الاتصال 414,745 مليون درهم برسم سنة 2013، خصصت منها 68,820 مليون درهم لنفقات الموظفين، مقابل 64,208 مليون درهم سنة 2012، أي بزيادة 7,2%. وبلغت نفقات التجهيزات والنفقات المتنوعة 345,925 مليون درهم مقابل 328 مليون درهم سنة 2012. وفيما يخص ميزانية الاستثمار، فقد بلغت 946,630 مليون درهم برسم سنة 2013، أي ما يعادل 69,5% من الميزانية المخصصة لوزارة الاتصال، وتجدر الإشارة إلى أن نفقات الاستثمار عرفت تعديلاً، ليصل إجمالي ميزانية الاستثمار لوزارة الاتصال 693,88 مليون درهم. وقد بلغ الغلاف المالي المخصص للإذاعة والتلفزة المغربية 86,5% من إجمالي ميزانية الاستثمار المخصصة لوزارة الاتصال، أي ما يعادل 600 مليون درهم مخصصة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

توزيع ميزانية الاستثمار حسب المؤسسات التابعة لوزارة الاتصال (بمليون درهم)

| المصدر: نفقات الميزانية العامة - وزارة الاقتصاد والمالية | 2013 (مليون درهم) | % في ميزانية الاستثمار |
|--|-------------------|------------------------|
| الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة | 600 | 86,5% |
| وكالة المغرب العربي للأنباء | 6,255 | 0,9% |
| المركز السينمائي المغربي | 5,108 | 0,7% |
| المعهد العالي للإعلام والاتصال | 2,61 | 0,4% |

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الاتصال قد خصصت سنة 2012، دعماً مالياً بقيمة 65 مليون درهم لفائدة الصحافة الوطنية. وفي هذا الإطار، بلغ عدد الصحف المستفيدة من الدعم 59 صحيفة. كما استفاد من هذا الدعم، عدد من الصحف الإقليمية والمحلية، طبقاً لمعايير محددة. وقد بلغ عدد الصحف الجهوية المستفيدة 11 صحيفة سنة 2012. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الاتصال لم تتخرب بعد في شمولية الاعتمادات، مما يعني عدم توفرها على مؤشرات نجاح. ونظراً لأهمية البرامج المنجزة من طرف الوزارة لاسيما البرنامج المتوسط المدى، فقد تم اقتراح بعض المؤشرات التي من شأنها المساهمة في تقييم أثر البرامج التي تنفذها وزارة الاتصال على الشرائح الاجتماعية المستهدفة⁸.

⁷ وزارة الاتصال، التقرير السنوي "الجهود الرامية إلى تعزيز حرية الصحافة" سنة 2012
⁸ انظر الملحق 3

3.9 تحليل أهم مؤشرات النتائج

- بلغ عدد النساء الصحفيات الحاملات للبطاقة المهنية سنة 2013 (الصادرة عن وزارة الاتصال)، 616 امرأة من مجموع 2094، حيث تمثل النساء 29,41% من مهنيي قطاع الإعلام والاتصال. وهذا العدد موزع على الشكل التالي:
- ✓ 226 صحفية عاملة في مجال الصحافة المكتوبة، من بينهن 197 صحفية في شركات الإنتاج التلفزيوني،
 - 138 صحفية في المحطات الإذاعية،
 - 50 صحفية في وكالة المغرب العربي للأنباء،
 - 05 صحفيات في وسائل الإعلام الإلكترونية.
 - ✓ يلاحظ أن حضور الصحفيات في مجال الصحافة الإلكترونية لا يزال نوعا ما ضعيفا، فمن مجموع 26 صحفيا حامل للبطاقة المهنية في هذا القطاع، يوجد فقط خمس صحفيات؛
 - ✓ كما أن المقارنة بين سنتي 2011 و 2012، تظهر أن عدد النساء اللاتي يحملن البطاقة المهنية لم يشهد تطورا نوعيا، إذ بلغ عددهن 601 صحفية سنة 2012 مقابل 606 صحفية سنة 2011.

المرجع:

- تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي ، مشروع قانون المالية لسنة 2014 ، وزارة الاقتصاد والمالية: الباب الثاني - الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية، وزارة الاتصال (ص 48 - 51)